الحد النحوي عند الرضي في شرحه على الكافية

م.م. منتظر حسن علي
معهد إعداد المعلمين

الخلاصة

أثارت مسألة تأثر النحو العربي بالمنطق الارسطي جدلاً واسعاً حفلت به مباحث المحدثين الذين استوقفتهم هذه الظاهرة ، وسمْت هؤلاء الباحثين تنصب ، أو تكاد تكون كذلك ، على المسائل والقضايا النظرية من دون الولوج في التطبيق ، وحتى من شذ عن ذلك وحاول المساس أو الاقتراب من جوهر القضية ، فإنّه اقتصر على نزر من المسائل الجزئية التي لايمكن القياس عليها والاطمئنان معها الى مثل هذه الأحكام ؛ لذا جاءت أغلب أحكامهم مرتبكة يشوبها عدم الوضوح بين مؤيد لوجود التأثير ومعارض له .

إن قوة العبارة وجمال السبك الذي اتخذه الرضي (٦٨٨هـ) طريقاً لسبر مادة الحدود النحوية اكسبت شرحه على الكافية قيمةً مازته من الشروح الأخرى سواء أكانت على الكافية أم على غيرها من المتون والمقدمات النحوية بما يغري الباحث بدراسة الحد النحوي ومكوناته عند الرضي دراسةً تقوم على تحليل اعتراضات الرضي التي سجلها على حدود ابن الحاجب (٦٤٦هـ) ، وكثيراً ما اقترح تعديلاً على هذه الحدود بإدخال أجزاء أو إخراجها لعلل وأسباب متعددة تُظهر مدى تمسك الرضي وسعيه الحثيث للمحافظة على سلامة الحدود جرياً على القواعد والضوابط العقلية .

المقدمة

تعدُّ الحدود النحوية من المسائل التي يبدو أثر المنطق واضحاً فيها ؛ لذا سيتناول هذا البحث الحد النحوي في إحدى المدونات النحوية المهمة ، وهو شرح الرضي الأستراباذي على كافية ابن الحاجب ، وجلّ هذه الحدود وضعها ابن الحاجب وصاغ عباراتها وأودعها مقدمته الموسومة بالكافية ، أما الرضي فتكمن أهمية شرحه في بيان مقاصد الحدود وشرح عباراتها، وربما ردّ بعضها أو استبدله معتمداً في ذلك على مقولات علم المنطق ، ولاسيما مكونات الحد ومصطلحاته كالجنس والنوع والفصل وغيرها .

لقد قادت المادة التي توافر عليها هذا الشرح ، بعد جمعها وتحليلها ، إلى أن تكون خطة البحث منصبة في المحاور التالية :

١. الحد لغةً واصطلاحاً ، ونستبين منه المعنى اللغوي للحد ومدى احتفاظ المصطلح بدلالته المعجمية والفسحة التي غادر فيها المصطلح معناه اللغوي لتخصصه بدلالة اصطلاحية معينة .
٢. الحد ومصطلحات أُخر : يتناول المصطلحات ذات العلاقة بمدلول المادة التي تُبحث في هذه الدراسة وتشمل أنواع الحد ؛ كالحد الحقيقي ، والحد الرسمي ؛ والحد اللفظي ، وغير ذلك .
٣. منهج الرضي في التعريفات : وهو المسلك الذي سار الرضي على سمته في شرح حدود ابن الحاجب ، ويكاد أن يكون منهجا واحداً لم يغادره الا لماماً.
٤. تركّب الحد : ويتناول طريقة اكتساب الحد النحوي وتركبه من جنس وفصل والخلاف حول معرفة الحدود واقتناصها بسبب عدم التسليم بالفصول القريبة والبعيدة المميزة لحدود الأشياء .
٥. بيان الماهية : إن مطلب الحدود الأساس هو بيان ماهية المحدود ، وكثيراً ما حاول الرضي توجيه مقولات ابن الحاجب على وفق هذا المطلب ، فمعرفة ماهية الشيء تعين في وضع حده المميز له.
٦. اطراد الحد وانعكاسه : من الشروط المهمة التي اتبعها النحاة في وضع الحدود أن يكون الحد مطّردًا ومنعكسًا حتى يسلم من النقض .
٧. صون الحد عن الاعتراض : وكثيراً ما يقف الرضي معترضاً على صياغة حدود ابن الحاجب كونها غير مانعة ممّا ينقضها او يحتمل سريان شيء من ذلك إليها .

الحد لغة واصطلاحاً

الحد في اللغة : الفصل بين الشيئين ؛ لئلاَّ يختلط أحدهما بالأخر أو يتعدَّى أحدهما على الأخر، والفصل بين كل شيئين : حدٌّ بينهما ، وحَدَّ الشيءَ من غيره : ميَّزه ، وحّدهُ منتهاه ، وأصل الحد المنع والفصل[١].

أما الحد اصطلاحاً : فعَّرفهُ ابن سينا (٤٢٨هـ) بأنه ((القول الدال على ماهية الشيء ، أي : كمال وجوده الذاتي ، وهو ما يتحصّل له من جنسه القريب وفصله))[٢] .

وذكر السّاوي (٤٥٠هـ) أنَّ حدَّ الشيء : حقيقتهُ وذاته [٣]، وهو مأخوذ من قول ابن سينا : ((الحد يقتضي معرفة جوهر الشيء وذاته)) [٤] ، كذلك عرّفه ابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ) بأنه ((قول وجيز دال على طبيعة الموضوع ممّيز له من غيره)) [٥]

ومفهوم هذه التعريفات واحد ، فهي تنصب على معرفة الحقيقة والماهية والذات للشيء المراد حدّه.

إن عملية الوصول إلى المفهوم هي غاية البحث في التصورات وقيام أهل كل علمٍ من العلوم بعمليات فكرية وإعدادات عقلية غرضها التعرف على الصور والمواد التي يتكون منها الحدّ [٦].

وأفادتْ معرفة الحد لغة واصطلاحا في مسألتين تتصلان بموضوع البحث :

المسألة الأولى : إن الحد لغةً لم يغادر دلالته تماماً حين انتقل إلى معناه الاصطلاحي ، فقد بقي محمّلاً ببعض دلالاته اللغوية المستقاة من جذره المعجمي ، كما في المعاني التي زوّدنا بها المعجم من أمثال : (الفصل ، عدم الاختلاط ، التميز ، المنع) [٧] وهذه الألفاظ أصبحت مفاهيم منطقية اعتُمدت في وضع الحدود .

يقول الفارابي (٣٣٩هـ) في حديثه عن الحد :

((إنَّهُ يعرِّف ما يتميز به عن كل ما سواه ، فلذلك سمُي بهذا الاسم ، أعنى اسم الحد ، من قبل أنهُ أشبه بحدود الضياع والعقار ، إذْا كان حد الدار يخصُّ الدار وبه تتميز عن سائر الدور وبه انحازت الدار عن ما سواها)) [٨]

والمسألة الأخرى : إنَّ هذا المعنى اللغوي للحد قد لازم الدرس النحوي في بداياته ، وهذا ما يمكن العثور عليه في مصنفات القدماء بدءاً بسيبويه الذي استعمل لفظ الحد [٩] في اكثر من موضع من دون أن يقصد به الحد الارسطي المنطقي الذي يريده المنطقيون وبعض النحاة المتأخرين ومنهم الرضي .

أنواع الحد :

ذكر الآمدي (٦٣١هـ) ثلاثة أنواع للحد هي :-

الحد الحقيقي : وهو عبارة عن ما يقع تميزاً للشيء عن غيره بذاتياته[١٠] .

والحد الرسمي : وهو عبارة عن ما يتميز الشيء عن غيره تمييزاً غير ذاتي [١١] .

والحد اللفظي : وهو عبارة عن ما فيه شرح دلالة اسم على معناه[١٢] .

ويغلب استعمال لفظ الحد على أنواع أخرى من التعريف كالقسمة والتصنيف وغير ذلك[١٣] والمعلوم أنَّ الحد بالاصطلاح هو أحد أقسام التعريف الذي يكون تارة بالحد أو بالرسم أو بغير ذلك [١٤] .

ويختلف الرسم عن الحد كون الحد يؤخذ من الجنس والفصل ، والرسم يؤخذ من الخاصة[١٥] ومن ثم أختلف تعريف ابن سينا للرسم عنه في تعريفه للحد ، إذْ قال : ((أما الرسم فالرسم التام هو قول مؤلف من جنس شيء وأعراضه اللازمة له حتى يساويه ، والرسم مطلقا هو قول يعرّف الشيء تعريفاً غير ذاتي ولكنه خاص أو قول مميز للشيء عمّا سواه لا بالذات))[١٦].

وهو ما أطلق عليه الآمدي الحد الرسمي ، فإذا كان الحد يُميِّز الشيء عن غيره بذاتياته ، فالرسم يُميِّز الشيء عن غيره بغير ذاتياته .

أما الرضي فقد اتخذ من التعريف بالحد طريقاً لإرساء دعائم شرحه ، فهو وإن تعرَّض للرسم أو الخاصة أحياناً إلاّ أنه لم يعتمدها في توجيهه للمسائل النحوية وفي ردّه أو تقويمه لحدود ابن الحاجب.

منهج الرضي في شرحه للحدود

يبدأ الرضي شرحه بالمرفوعات على سمْت النحاة في التأليف النحوي ، فالمنصوبات فالمجرورات ، ويختم ذلك بالتوابع ، فهو وإن بدا متبعاً لابن الحاجب في ترتيبه للكافية إلّا أنّ الرضي كان يصدر عن رؤية منطقية اتجاه المسائل والقضايا النحوية ولا سيما في شرحه للحدود التي ذكرها ابن الحاجب ، فهو مخالف لابن الحاجب ، أو موافق له ومدافع عن حدوده ، أو يتخذ بين ذلك سبيلاً ، بعد أن يوضح بالتفصيل ما كان يؤمي إليه هذا الحد أو ذاك وتكون المصطلحات المستعملة أقرب الى صناعة المنطق أو متعارفاً عليها عند الفلاسفة ، ومن هذه المصلحات : الجوهر والعرض[١٧] والدور [١٨] والرسم [١٩] والخاصة [٢٠] .

وقد يُحيل الرضي أحياناً إلى قضايا منطقية ذات صلة بالنحو كقوله : ((والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ...))[٢١] .

إن الغالب في منهج الرضي ، تبعاً لابن الحاجب ، أن يُقدِّم حدّاً لكل موضوع يتناوله ، لكن بعض الموضوعات تركها الرضي من دون بيان حدودها في إشارة منه إلى أنَّ النحاة لا يحدّون كل شيٍ ، وأنما يحدّون غير الظاهر ، أو ما فيه مشكل أو غموض ، [٢٢] وهذا يعلل ترك الرضي لبعض الحدود .

كذلك يتّصل بمنهج الرضي في تعامله مع الحدود النحوية أنّه يحرص على تقديم الحد وعرضه بشروطه ومتعلقاته في إشارة منه إلى ضرورة تمييز الحد من مصطلحات أخر لصيقة به ، كالرسم والخاصة اللذين لم يفرّق بينهما النحاة أو أنهم لايأبهون لهذا الفرق ، وسنجد الرضي ، في كل مرة ، يحاول الفصل بين هذه المصطلحات ليميّز الحد من بينها .

تركُّب الحد

يُكتسب الحد بطريقة التركيب ، أي: تركيب جنس وفصل، للدلالة على ماهية شيء معين ، يقول ابن سينا :

((إننا نعمد إلى الذوات والأمور التي لاتنقسم من جملة المحدود _ سواء كان المحدود جنساً أو كان المحدود نوعاً _ فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعمّ منها وليس تخرج عن جنسها الاول ..... فنأخذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ونجمعها جمعاً حتى يحصل منها شيء مساوٍ أيضاً للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكثر منه في العموم ، ومساوٍ أيضاً للمحدود في المعنى حتى لايبقى شيء من المقدمات ليست مضمّنة فيه ...)) [٢٣].

فحد الشيء سواء كان المحدود جنساً أو نوعاً ، هو حقيقته وذاته ولا أعرَفُ للشيء من حقيقته المأخوذة من جميع ذاتياته ؛ لذا يعبّر عن ذلك بالحد التام لاستيفائه جميع ذاتياته المكونة له ، يقول الساوي :

((فإذا تزيّفت هذه الطرق كلّها تبيّن طريق اقتناص الحد وهو طريق التركيب)) [٢٤] .

إن مساواة الحد للمحدود في المعنى وعدم بقاء شيء من ذاتيات المحدود خارج اطار الحد متأتية من اعتماد الحد على جنس الشيء القريب وفصله ، وهذا ما أشار إليه الرضي في شرحه حدود ابن الحاجب النحوية ، بل حاول تطبيق هذه الفكرة على جلّ ما ذكر ابن الحاجب من حدود .

ذكر الرضي أن الحد : ما تركّب من الجنس والفصل ، جاء ذلك في بيانه لحدود الاسم والفعل والحرف ، قال ابن الحاجب :

((لأنها إما أن تدلّ على معنى في نفسها ، أو ، لا ، والثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو ، لا ، الثاني الاسم ، والاول الفعل ، وقد عُلم بذلك حدّ كل واحد منها)) [٢٥] .

قال الرضي شارحاً ذلك :

((فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها والنقصان ، فتبيّن بدليل الحصر كل واحد من الأقسام ، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بيّنا ، والمركب من الجنس والفصل هو الحد)) [٢٦].

فالاسم : ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والفعل : ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والحرف : ما دلّ على معنى لا في نفسه وإنما في غيره .

والجنس كما يُعرّف : هو كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو [٢٧] أو ما هي ، فالجنس في حدّي الاسم والفعل : هو الدلالة على معنى ، فالدلالة هذه تشمل الاسم والفعل معاً بوصفها كليّاً مقولًا على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات في جواب ما هو ، ثمّ ميّز الرضي هذا الجنس بالفصل وهو عدم الاقتران بزمن في حال تعريف الاسم ، والاقتران بزمن في حال تعريف الفعل ، وبذلك اكتمل الحدّ .

أما الحرف فجنسه : الدلالة على معنى ، وهو الجنس القريب والكلّي المقول على كثيرين ، أمّا الفصل المميّز له فهو قول ابن الحاجب : ((لا في نفسه)) [٢٨] وإنما في غيره .

فالحرف لم يكن قسيماً ثالثاً للاسم والفعل بحكم الفصل المميّز له ، بل قسيم ثانٍ لمطلق ما يدلّ على معنى في نفسه .

ويبدو أنّ اعتماد الرضي على الحدّ المنطقي المركّب من الجنس والفصل هو الذي ميّز هذا الحدّ ، أو تقسيمات الحدود الثلاثة : الاسم والفعل والحرف عن غيره من النحاة الذين جعلوا الكلمة ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف ، وكل واحد منهم قسيم للآخرَين .

لقد عامَلَ الرضي كلّ أقسام الكلمة على أنه نوع ، والنوع يحتاج في تعريفه إلى ذكر الجنس القريب الذي ينتمي إليه والفصل الذي يتقوّم به ويميّزه عن سواه من الأنواع ، فدلالة الكلمة على معنى جنسٌ يشمل الاسم والفعل كما مرّ ، والاقتران ، وعدمه ، فصلان مميّزان لهما .

ثمّ وسّع الرضي هذا الجنس في حال ذكر حدّ الحرف ، إذ الحرف هو نوع ، وقسيم ثانٍ للاسم والفعل ، فيحتاج في حدّه إلى ذكر جنسه العام الذي ينضمّ تحته ، وإلى فصلٍ يميّزه عمّا سواه ، فقوله ((تدلّ على معنى)) [٢٩] جنس عام يُقال على الحرف وغيره ؛ لذا ميّزه عن الاسم والفعل بالفصل وهو ((لا في نفسها)) [٣٠] ، واستعان الرضي لضبط ذلك بالقسمة الثنائية الحاصرة ، إذ قال : ((فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان)) [٣١].

فتركّب الحدّ بهذه الطريقة جعل الرضي يُقيّد الحدود التي يتناولها بالجنس والفصل ، وأمّا ما زاد على ذلك ولم ينتظم تحت جنس ولم يمتاز بفصل فيحاول الرضي اخراجه عن إطار الحد ، ففي عطف النسق أخرج الجزء الأخير من حدّ ابن الحاجب على أنه ليس من الحدّ ، قال ابن الحاجب : ((العطف : تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)) [٣٢].

وفي هدي معادلة الحد التي أخذ بها الرضي يكون العطف نوعاً ينتظم تحت جنس أعمّ منه هو (التابع) ، وله فصل قريب يميّزه من الأنواع الاخرى وهو قوله : ((مقصود بالنسبة مع متبوعه)) [٣٣] فهذا هو الحدّ فقط ، أي : ما تركّب من جنس وفصل ؛ لذا استبعد الرضي أن يكون قول ابن الحاجب ((يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة)) [٣٤]من الحدّ ، إذ قال :

((قوله : (يتوسط بينه) إلى آخره ، ليس من تمام الحدّ ، بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حدّه)) [٣٥] .

كذلك في حدّ المركبات خرّج الرضي جزءاً من الحدّ بسبب من عدم ضبط الفصل المميز للجنس في تعريف ابن الحاجب للمركبات بقوله : ((كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة)) [٣٦]، قال الرضي : ((وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود ، لأن المركب المقدر منه حرف العطف نحو :

خمسة عشر ، أو حرف جر ، نحو : بيت بيت : بين جزأيه نسبة ما ، وهي نسبة العطف وغيره ، ولا يدخل في هذا الحد إلا ما ركّب لأجل العلمية ، أو كان مركباً قبلها)) [٣٧].

فالخلاف مردّه تحديد الفصل المميز للجنس ، فعلى قول ابن الحاجب يكون الفصل: (كلمتان بينهما نسبة) وهذا ما وسمه الرضي بعدم الانطباق على المركب ؛ بسبب خروج بعض المحدود عن الحد ، ما حدا بالرضي إلى أن يجعل الفصل : ما ركّب لأجل العلمية أو كان مركباً قبلها [٣٨].

إن مشكلة تحديد الفصل أدّت إلى أن يختلف النحاة في نظرتهم للحدّ ، واعتراضات الرضي على ابن الحاجب جزء من هذه الاشكالية ، إذ يصعب تحديد الفصل القريب الذي يمكن الاعتماد عليه في تركّب الحد دون زيادة أو نقصان ، وهذا ما أشار إليه أهل المنطق ، فذكر ابن سينا صعوبة التحديد وعسره وعدم إمكان توفية الحدود حقّها إلا نادراً [٣٩].

إن ما أشار إليه المنطقيون في دراساتهم النظرية قد تمثّل في تطبيقات الرضي على حدود ابن الحاجب وفي كيفية إيراد الاعتراضات عليه ، وغالباً ما تكون هذه الاعتراضات متأتية من جهة النظر إلى الجنس والفصل بوصفهما ركني الحد ، وما أثاره الرضي من حجاج في حدّ النكرة والمعرفة مصداق لما ذكره أهل المنطق من عسر التحديد والتداخل بين الأجناس والفصول ، إذ اختلفت نظرة كلّ من ابن الحاجب والرضي إلى الفصل القريب لنوعي النكرة والمعرفة ، فعرّفهما ابن الحاجب بأنهما نوعان ينتميان إلى جنس واحد هو ((الاسم الموضوع لشيء)) [٤٠]، ولكلّ منهما فصله الذي يميّزه من الآخر ، فإن كان الوضع لشيء بعينه فهو المعرفة ، وإن كان لشيء لا بعينه فهو النكرة [٤١] .

ووضع الرضي قيوداً أخرى تتعلق بالجنس والفصل ليتمّ له الحد ، فعرّف المعرفة بأنها : ما وضع لاستعماله في شيء معيّن [٤٢] ، ويدخل في هذا الحد العلم المذكّر ، نحو : رُبّ سعاد وزينب لقيتهما ، فسعاد وزينب ، وضعا لشيء معيّن ، قال الرضي : ((والأصرح في رسم المعرفة أن يُقال : ما أُشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية ، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات ، والمعرّف باللام العهدية ، وإن كان المعهود نكرة ، إذا كان المنكّر المعهود إليه ، أو المعهود ، مخصوصاً قبل بحكم ، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان منكّــراً)) [٤٣] .

فعلى قول ابن الحاجب يكون الجنس (ماوضع لشيء) ويكون الفصل : (بعينه) للمعرفة ، و (لا بعينه) للنكرة ، و أما على رأي الرضي فتكون مطلق الإشارة الوضعية هي الجنس ، وتقييدها بالخارج أو بعدمه هو الفصل الذي تفترق فيه المعرفة عن النكرة ، فما أشير به إلى خارج مختصّ إشارة وضعية يكون معرفة ، وما لم يُشر به إلى خارج إشارة وضعية يكون نكرة .

ويمكن أن نتبيّن النزعة المنطقية في معالجة الرضي لمفهومي النكرة والمعرفة من خلال طريقة تركّب الحدّ ، يقول الساوي : ((فإذا جمعت هذه المحمولات على هذا الوجه نازلاً من الأعم

إلى الأخص ووجدتها مساوية للمحدود في الحمل والمعنى كان القول المؤلف منها دالّاً على كمال حقيقة الشيء وهو الحد)) [٤٤].

فالرضي أخذ المحمولات في حدّي النكرة والمعرفة ، وهي (ما وضع لشيء غير معين) و (وما وضع لشيء معين) نازلاً من الأعم وهي الأجناس إلى ما تحتها من أنواع مع ملاحظة التخصيص ، فقول الرضي ((ماوضع لشيء)) [٤٥] جنس عام ، تحته نوعان هما النكرة والمعرفة ، ثمّ فصل خصص كلّ نوع وميّزه عن قسيمه ، والفصل هو قوله : ((لشيء بعينه)) [٤٦] مع المعرفة ، و قوله : ((لشيء غير معين)) [٤٧] مع النكرة .

وهذه المحمولات ، أي : الجنس والفصول ، تكون مساوية للمحدود (النكرة والمعرفة) في الحمل والمعنى ، والقول المؤلف منها هو الحد ؛ لدلالته على كمال حقيقة الشيء المراد بيان حدّه كما ذكر السّاوي في النص المتقدّم .

فأما المساواة في الحمل ، فإن كلّ ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه الحد ، فكل نكرة وضعت لشيء غير معين ، ومن ثمّ كل ما وضع لشيء غير معين نكرة ، وكذلك الحال مع المعرفة .

وأما المساواة في المعنى فإن الحد يشتمل على جميع ذاتيات المحدود ولا يشذ منها شيء ، فحدّ النكرة يشتمل على ذاتيات النكرة ، وحد المعرفة يشتمل على ذاتيات المعرفة .

وفي حدّي الجمع ذكر الرضي أن جمع السلامة : هو الجمع الذي لم يغيَّر مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع ، وأنّ جمع التكسير : هو ما تغيّر بغير ذلك[٤٨] .

فالجنس المشترك بين الجمعين هو عملية الجمع الناتجة عن تغيّر ما ، والفصل هو المحدد لمعالم هذا التغيير ، فإن كان بإلحاق آخره علامة الجمع كان المحدود جمع سلامة ، وإن كان التغيير بغير إلحاق علامة الجمع بآخره ، كإن تكون زيادة أو حذف أو أي تغيير يطرأ على بنية مفرده ، كان المحدود جمع تكسير .

وهذا الحد جاء في معرض ردّ الرضي على ابن الحاجب في تعريفه لجمع التكسير بأنه : ما تغيّر بناء واحده [٤٩]، فهو غير مانع من دخول جمع السلامة فيه ؛ لتغيّر بناء واحده أيضاً ، يقول الرضي ، ((لا شكّ أن جمع السلامة بالواو والنون يتغيّر بناء واحده أيضاً بسبب الزيادتين لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفاً ، فالمفرد صار كلمة أخرى بذلك ، كما أن الثمانية مثلاً إذا ضممت إليها الإثنين تصير عشرة ، ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول وهذا هو التغيير ؛ فقد تغيّر أيضاً في جمع السلامة بناء الواحد ، ولهذا قال في حدّ الجمع : بتغيير ما ، فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام بالجمع بالألف والتاء ، بل التغيير فيه أظهر ، لأن علامات التأنيث الثلاث تتغيّر فيه ، ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدّرة)) [٥٠].

فمدار الجنس للجمعين على رأي ابن الحاجب ينحصر بين التغيّر وعدمه ، وأما على رأي الرضي فمداره التغيّر فقط ، فكلا الجمعين ناتج عن تغيّر ، والذي يحدد نوع التغيّر هو الفصل الذي وصفه الرضي بأنه : أما أن يكون بإلحاق علامة الجمع فيكون جمع سلامة ، أو بغير ذلك فيكون جمع تكسير ، وهذا الفصل حقق شرطه ، وهو أن يكون مقسّماً ، إذ قسّم الفصلُ التغيرَ إلى تغيير بإلحاق علامة الجمع ، وتغيير من دون إلحاق علامة ، قال الرازي في كلامه عن الفصل : ((يجب أن يكون مقسّماً وإلا لم يكن فصلًا ..)) [٥١] .

بيان الماهية

تعدُّ الماهية من المباحث المهمة في الحدود ، وأهم ما يُطلب في الحد بيانُ ماهية المحدود ، قال ابن سينا : ((فأمّا الحدود الحقيقية فإنّ الواجب فيها بحسب ما عرفناهُ من صناعة المنطق أن تكون دالة على ماهية الشيء ، وهو كمال وجوده الذاتي))[٥٢].

وكذلك ما جاء في تعريف ابن سينا للحد بأنه القول الدال على الماهية ، ووصفها بأنها كمال وجود الشيء الذاتي ، وتتحصَّل من الجنس القريب والفصل[٥٣] .

والعبرة في تحديد الماهية تكون خاصة بالمفهوم ، وليس بالما صدق ، وأيّ ما كان عدد الأفراد تكون الماهية واحدة ولا تمتاز ماهية عن أخرى إلاّ بالمفهوم فالماهية تعبِّر عن الكلي وإن اختلفت بالمفهوم بين أفراد النوع ، ولمّا كان الحد يدلُّ على الماهية فهو يعني بالكلي لا بالجزئيات[٥٤] .

وهذا ما أنطلق منه الرضي في معالجته للحدود النحوية إذْ نصَّ على أنّ مطلب الحد هو بيان ماهية المحدود ، وتوسع في تطبيق ذلك على حدود ابن الحاجب النحوية ، فالحد عند الرضي : ((إنَّما يُذكر لبيان ماهية الشيء))[٥٥] .

وعرَّف الرضي في موضع آخر الماهية بأنها : حقيقة الشيء المعيَّنة التي يُستفهم عنها بـــ(ما) الموضوعة للاستفهام عن الحقيقة[٥٦] .

ففي حدّ المركبات ذكر ابن الحاجب : أنها كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة[٥٧] ، اعترض الرضي على وجود (كل) في الحد ، إذْ قال : ((لا يطلب في الحد العموم ، فلا حاجة إلى قوله (كل) ، وإنَّما يُطلب فيه بيان ماهية الشيء)) [٥٨] .

فبيان الماهية متوفر في الحد الذي ذكره ابن الحاجب لمركبات من دون الحاجة إلى استعمال لفظة ((كل)) في صياغة هذا الحد . وعليه المطلب متوفر ولا حاجة إلى زيادة ((كل))، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الرضي يحاول أن يستبعد ((كل)) لـــــما تثيرهُ من دلالة على العموم المنافي للتخصيص الذي يليق بالحدود .

وكثيراً ما عوّل الرضي على الماهية في ضبط الحدود النحوية ، قال في شرحـــه حدّ

(المبني) :

((ولا يفسد الحد بلفظه ((أو)) لأنَّها لمجرَّد أحد الشيئين ههنا ، لا للشك الذي يُنافي تبين الماهية ..... وهذا الحدُّ لا يصحُّ إلاّ لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق))[٥٩] .

فماهية (المبني) : مناسبة مبني الأصل أو الوقوع خارج أطار التركيب ، كما بينها ابن الحاجب في حده للمبني بأنه (ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب)[٦٠] .

ويقف الرضي إلى جانب ابن الحاجب في عدم تعريف (المبني) بالخواص أو الأحكام كما فعل النحاة حين عرَّفوا (المبني) بأحد أحكامه ، ولم يعرِّفوه بالماهية ، كما ذكر الرضي :

((هذا الذي جعلهُ المصنف بعد تمام حدّ المعرب ، حكماً من أحكامه لازماً له ، جعلهُ النحاة حدَّ المعرب ، فقالوا : المعرب : ما يختلف آخر باختلاف العامل))[٦١] .

وخلافاً لرأي الرضي المتقدّم في (كل) في حدّ (المركبات) نجدهُ يدافع عن (أو) في حدّ المبني ؛ لأنّها لم تخرق الماهية فهي لمجرّد أحد الشيئين وليس للشك الذي ينافي بيان الماهية .

ولابدَّ من اتحاد الماهية في الحد ، فمختلفا الماهية لا يمكن جمعهما في حدٍ واحد ، قال الرضي في المستثنى المتصل والمنقطع شارحاً حد ابن الحاجب :

((اعلم أنه قسم المستثنى قسمين ، وحدّ كل واحد منهما بحدّ منفرد من حيث المعنى))[٦٢].

والسبب في ذلك أنَّ ماهيتهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد ؛ لأنَّ ذلك يتنافى مع مطلب الحد ، قال الرضي :

((لأنَّ الحد مبين للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة وتضمّناً ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حدٍّ واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرج والآخر غير مخـــرج))[٦٣] .

إنَّ هذا المطلب الذي أشار إليه الرضي في نصه مطابق لما ذكرهُ أهل المنطق ، فقد ذكر الرازي (٦٠٦هـــ) في حديثه عن التعريفات : ((أمّـــا تعريف الماهية بجميع أجزائها فلأنَّ جمـــيع أجزاءالماهية ، إمّا أنْ يكون نفس الماهية ، أو داخلاً فيها ، أو خارجاً عنها ...))[٦٤] .

كذلك اعترض الرضي على جمع ابن الحاجب الحال في حدٍّ واحد ، فبعد أنْ شرح مقاصد هذا الحد رأى الرضي أن يكون للحال حدّان ، الحدّ الأوّل للحال المنتقلة ، والحد الثاني للحال المؤكدة :

((فالأولى أن نقول : الحال على ضربين : منتقلة ومؤكدة ، ولكل منهما حد ، لاختلاف ماهيتهما))[٦٥] .

ويبدو أنَّ هذا التمييز جاء بناءً على اختلاف ماهية الحال ، فالحال المنتقلة : جزء كلام يتقيدّ بوقت حصول مضمونه تعلقُ الحدث الذي في ذلك الكلام ، بالفاعل أو المفعول أو بما جرى مجراهما (٦٦) .

أمّا حدُّ الحال المؤكد فهي اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة(٦٧) .

فمن المتعسّر إيجاد الجنس القريب الذي يجمع هذين النوعين ، فضلاً عن إيجاد الفصل القريب المميّز لكل منهما ، وهذا وإنْ تأتّى لابن الحاجب الذي استطاع أن يجمعهما في حدّ من جنس وفصل ، إلاّ أنَّ حدَّه هذا اصبح عرضة للانتقاد المتأتّي من اختلاف الماهية ، فابن الحاجب ينظر للجنس على أنهُ ما وضع صالحاً لأكثر من فرد واحد بمعنى يجمع بينهما ولا ضير في اختلاف ماهيتهما ، فالابيضان للإنسان والفرس يجمع بينهما البياض في نظره ، أي: الاعتبار يكون بصفة جامعة بينهما ، لا ماهية كل منهما ، وهذا المسوّغ الذي جعل ابن الحاجب يجمع أشياء مختلفة الماهية في حد واحد قد عارضه الرضي بقوله :

((وهذا الذي ذهب إليه المصنف ، خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد ، فلا يسمُّون زيداً ، وإن اشترك فيه كثيرون : جنساً))(٦٨) .

وفي حدّ (المبتدأ) لم يعترض الرضي على ابن الحاجب الذي عرَّف المبتدأ بأنه ((الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر))(٦٩) .

ذلك بأنّ الحد الذي وضعه ابن الحاجب جاء مطابقاً لمطالب الحد التي وضعها أهل المنطق ، فلمَّا كان المبتدأ اسماً مشتركاً بين ماهيتين فلابُدَّ من حدِّه بحدين مختلفين في الماهية توخياً للفائدة المبتغاة من الحدود ، وخلاف المعتاد لم يُسجِّل الرضي أي اعتراضٍ على هذا الحد مكتفياً بالشرح والإيضاح :

((أعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حد ؛ لأنَّ الحد مبيِّن للماهية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد ، فأفرد المصنف لكل منهما حدّاً ، وقدَّم ما هو الأكثر في كلامهم))(٧٠) .

ولم نجد من النحاة من عرّف المبتدأ كما عرّفه الرضي الذي وضع هذه المقيّدات والمخرجات المنطقية ، وبقي يعرض من خلالها قولَ ابن الحاجب في المبتدأ ، إلى أن استوى له حداً جامعاً مانعاً ، وقد أشار الرضي في النص المتقدم إلى شيئين ، الأوّل ، أن الحد مبين للماهية ، والثاني : أن مختلفي الماهية لا يجتمعان في حدّ ، ومرّد ذلك هو المرجعية المنطقية التي تتعلق بتركب الماهية وبساطتها فالماهية مركبة من الجنس والفصل ، إذْ يكون الجنس ممثلاً لتمام الاشتراك ، والفصل ممثلاً لتمام

الامتياز ، و ((وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فالذي به تمام الاشتراك هو الجنس والذي به تمام الامتياز هو الفصل فحينئذٍ نعلم كون كل واحدة من تينك الماهيتين مركبة من الجنس والفصل))[٧١] .

فتمام الاشتراك في الحد الأول للمبتدأ أو الماهية الأولى ((الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية)) وهذه الماهية مشتركة بين المبتدأ وغيره ، فليس كل اسم مجرد عن العوامل اللفظية مبتدأ ، وهذا هو الجنس ؛ لذا يعبرّ عنه بأنه يمثّل تمام الاشتراك ، أي : اشتراك هذا الاسم بين المبتدأ وغيره أمّا الامتياز في هذا الحد فهو حاصل بإضافة (مسند إليه) إذْ امتازت هذه الماهية (المبتدأ) عن غيرها بكونها وقعت مسنداً إليها ، والذي حقق تمام الامتياز هو الفصل .

كذلك في الحد الثاني للمبتدأ أو الماهية الثانية ((الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر)) يكون تمام الاشتراك بالجنس ((الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام)) ، ويكون تمام الامتياز بالفصل (رافعة لظاهر) في حدّ ابن الحاجب .

وذهــب أحــد الباحثين المحدثين إلى الفصل بين نوعين من الحد ، هما الحد الماهوي والحد التمييزي[٧٢] .

وما مرَّ من تطبيقات الرضي على حدود ابن الحاجب يدُّل على خلاف ذلك وتلاشي هذين المصطلحين ؛ فتمام التمييز يحصل بمطالب الماهية ، ومعرفة الماهية هو تميز لهذا النوع من غيره ، ومن ثمَّ تكون الحدود كلّها مميزة وكلها ماهوية ولا يمكن الفصل بين ماهية نوعٍ معين وبين مسألة تمييزه وعدم تمييزه .

اطراد الحد وانعكاسه

يعدُّ اطراد الحد وانعكاسه من الشروط المهمة في وضع الحدود وقد تخللا مباحث النحاة قبل الرضي ، فقد ذكرهما الزجاجي (٣٣٧هـ) والجرجاني (٤٧١هـ) وغيرهم . جاء في كتاب الايضاح :

((وعندنا الحد هو الدال على حقيقة الشيء ، فكيف يجوز اختلاف هذا وهل يجوز أنْ يحدَّ الإنسان لمن سأل عن حدّه إلاّ بأن يُقال له : الحي الناطق المائت ؛ لأنَّ هذا هو حدَّهُ على الحقيقة وينعكس عليه بمعناه : كقولنا : المائت الناطق الحي هو الإنسان ، ولا يجوز أن يُحدَّ الإنسان بغير هذا الحد))[٧٣] .

وذكر الجرجاني في شرحه على الايضاح أنّ الحد يجب أن يكون مطّرداً ومنعكساً [٧٤] .

وتناول ذلك الانباري (٥٧٧هـ) في حديثه عن أصول النحو فذكر أنَّ الطرد مختلف في حُجّيته ، فذهب قوم إلى أنَّهُ حجة ، وذهب آخرون إلى عدم حجيته ، فمجرَّد الطرد عند هؤلاء لا يوجب غلبة الظن ، فلابدَّ من إحالة أو شبه [٧٥] .

ويبدو من كلام الانباري وتفصيلاته في قياس الطرد وردِّه على من يقول بحجيته ، أنَّهُ يقصد به طرد القواعد النحوية وصياغتها ، وليس مقتصراً على الحدود فقط ، وأكثر الامثلة التي ساقها هي عبارة عن قواعد وتعليلات ، كاطراد البناء في كل فعلٍ غير متصرف[٧٦] .

ولبيان أهمية الطرد والعكس نستعين بنص ابن سينا الذي يقول فيه : ((أما أن الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون إلاّ واحداً ، فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقي وعرفنا أنه مساوٍ لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة الحمل والانعكاس ، والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي له داخلٌ في ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة لصورته الموجودة))[٧٧] .

فتركب الحد من جنس وفصل لا يكفي في استقصاء الحدود وضبطها ؛ لذا كان لابدَّ من شرط اطراد الحد وانعكاسه ، وهذا ما عمل عليه الرضي حين بيَّن أنْ المراد بالاطراد : أن تضيف لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره[٧٨] .

ففي حالة الاطراد يمكن أنْ يُقال في حد الاسم : ((كل مـــا دلَّ على معنى في نفسه غير مقتـــرن فهو اســـم))[٧٩] . فتُضاف لفظة (كل) إلى الحد ليتَّضح مدى قابليته للاطراد . وكذلك في الخاصة يُقال : ((كل ما دخلهُ لام التعريف فهو اسم))[٨٠] .

وفي حالة الانعكاس الذي عرَّفه الرضي بأنَّهُ ((جعل مكان هذين نقيضهما))[٨١] فيُقال : ((كل ما لم يدلُّ عل معنى في نفسه مقترن فليس باسم))[٨٢] .

هذا في الحد ، أمّا في الخاصة ، فلا يمكن أن نعكسها ، قال الرضي : ((ولا يصحّ أن نقول كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم))[٨٣] ، فدخول لام التعريف هو من خواص الاسم وليست حداً له ؛ ومن ثمَّ لم تنعكس .

وقد مرّ في تركب الحد كلام الرضي حول حدّي النكرة والمعرفة[٨٤] ، إذ جعل لكلّ منهما محمولاً مساوياً للمحدود من حيث الحمل والمعنى ، ومن ثمّ اطراد الحد وانعكاسه ، فالمساواة في الحمل تتحقق في أنّ كلّ ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه الحد ، فكل نكرة وضعت لشيء غير معين ، ومن ثمّ كل ما وضع لشيء غير معين نكرة ، وكذلك الحال مع المعرفة .

وأما المساواة في المعنى فإن الحد يشتمل على جميع ذاتيات المحدود ولا يشذ منها شيء ، فحدّ النكرة يشتمل على ذاتيات النكرة ، وحد المعرفة يشتمل على ذاتيات المعرفة .

وفي موضع آخر وجَّه الرضي الحدَّ وفقاً لمقولة الاطراد والانعكاس جاء ذلك في حديثه عن الأفعال شارحاً قول ابن الحاجب فيها :

((قولهُ : ((في نفسه)) يخرج الحرف ، وقولهُ : ((مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)) ، أي : الماضي والحال والمستقبل ، يخرج الاسم ، وكل اعتراض ورد على طرد حدَّ الاسم ، أي : على قولنا

: كل اسم فهو غير مقترن ، أعني الاعتراض بباب الغبوق ، واسم الفاعل العامل ، فهو وارد على عكس حدَّ الفعل ، أعني على قولنا : كل فعل فهو مقترن ...؛ وما ورد على عكس حدّ الاسم ، أعني على قولنا : كل غير مقترن فهو اسم ، من الاعتراض بالمضارع والأفعال غير المتصرفة ، كعسى ، وشبه ، فهو وارد على طرد حدّ الفعل ، أعني قولنا : كل فعل فهو مقترن ، والجواب عن الاعتراضات : كما تقدم في حد الاسم))[٨٥] .

بيّن الرضي في النص المتقدِّم أنَّ هذه الضوابط التي سبق أن طبَّقها على حدّ الاسم تُطبق على حد الفعل أو غيره من الحدود النحوية لأجل إظهار مدى اطراد الحد وانعكاسه توخياً للضبط العقلي الذي بيّنهُ ابن سينا حين وَسِم الحدود الحقيقية بضرورة مساواة الحد لذات المحدود من جهة الحمل والاستيفاء[٨٦] .

كذلك بيَّن الرضي من خلال الاطراد والانعكاس الفرق بين حدِّ الشيء وخاصته ، فمن شرط الحد أن يكون مطرداً ومنعكساً ، أمّا الخاصة فتطرّدُ ولا تنعكس .

صون الحد عن الاعتراض

يجب أن يكون الحد سالماً من أي اعتراض يطرأ عليه أو خلل يؤدي إلى فقدان شيء من خصائصه أو سماته [٨٧] التي مرَّت في بيان الماهية وتركب الحد و الاطراد والانعكاس ؛ لذا يُشدد الرضي على ضرورة أنْ يكون الحد مُصاناً من احتمال ورود الاعتراض عليه ، جاء ذلك في ردّ الرضي تعريف ابن الحاجب للفعل بأنهُ الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [٨٨] ، وهذا الحد بحسب رأي الرضي الذي أفاض في شرحه وبيان مدخلاته ومخرجاته ، لا يسلم من الاعتراض من حيث دخول ما ليس منه فيه ، أي : دخول بعض الأسماء في حدّ الفعل كما يقول الرضي :

((والأولى أن يُقال : الفعل مادلَّ على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن ، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل))[٨٩] .

فكلمات مثل : الصبوح ، والغبوق ، والسُرى ، والغبور ، تدلُّ على أحد الأزمنة بتراكيبها لا بوزنها ، فإنْ تُرك الحد بدون تقييد كما أوردهُ ابن الحاجب لا يمتنع من دخول هذه الكلمات في حد الفعل مما يؤدي إلى عدم انطباقه على مصاديقه حقيقةً ، لأنَّ هذه الكلمات هي أسماء اتفاقاً ، ومن ثمَّ احتاج الرضي إلى وضع قيد (الوزن) وإضافتهِ إلى الحد بوصفه فصلاً مانعاً من ورود الاعتراض ، وأضاف : ((وإنما لم يفسروا قوله : الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال ؛ والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود ، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ، ولا يورد في الحدود إلاّ الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها))[٩٠] .

إنَّ مبعث الاعتراض لم يكن مرتبطاً بالمكوّن الأساس للحد ، أي : لم يكن الاعتراض على الجنس القريب أو الفصل المميز ، بدليل أنَّ الرضي قد قبل هذا الحد وارتضاه في مطلع حديثه عن الموضوع وشرَحَهُ شرحاً وافياً وبيَّن مكوناته من أجناس وفصول وما يتعلق بها ، إلاّ أنَّ اعتراضه هنا كان إضافة قيد للفعل هو : ((مقترن بزمان من حيث الوزن))[٩١] ؛ حتى يمتنع ايراد أي اعتراض أو نقضٍ للحد وهذا ما يستدعي من الرضي دفاعاً عن حدوده التي قرّرها هنا تبعاً لابن الحاجب :

((وإنما وجب القول بهذا في (ربَّ) و(كم) والكافين : الاسمية والحرفية ، صوناً لحدي الاسم والحرف من الاعتراض .... وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان))[٩٢] .

وأُطلِق على هذه الاعتراضات قوادح الحدود ، ورُبَّما تسامح بعض المشتغلين في المنطق بهذا الشرط ، ومن ثمَّ فهو لا يرى النقض أو الاعتراض قادحاً في الحد[٩٣] وهذا مالم يتخفف منه الرضي، فسلامة الحد مبتغاهُ لوضع الأشياء في نصابها ، فنجدهُ يُخرج ويُدخل ويعدّل في عبارة ابن الحاجب توخياً لهذه السلامة .

وقد بلغ بالرضي الحال أن لا يكتفي بالادخال والاخراج لاستقامة الحدود ، بل تعدى ذلك إلى أن يدافع عن الحد التام الذي لا يستطيع أن يورد عليه اعتراضاً ، فيؤكد – مثلاً – أنَّ هذا الحد لا يعتريه شيء من الاعتراض ، يقول في موضوع الاعراب بعد أن يورد شرحاً مفصلاً لحد ابن الحاجب :

((ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسب))[٩٤] ويضيف : ((ولا يُقال : إن الحد غير جامع ، لأنَّ التغيير في نحو : مسلمان ومسلمون ، ليس في الآخر ...))[٩٥] .

أي: لايُعترض على حدّ ابن الحاجب للمعرب بهذين المثالين ، فالمعرب : ما اختلف آخره به ليدلّ على المعاني المعتورة عليه ، ومن ثمّ لايقدح في هذا الحد (كسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة وفتح الآخر لأجل تاء التأنيث) بأن يُقال: الإعراب الذي كان في الآخر انتفى ، وكذلك لا يقدح بهذا الحد الأمثلة من نحو: (مسلمان ، ومسلمون)؛ لأنّ التغيير فيهما ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، والنون فيهما كالتنوين ((فكما أنّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ما يكون آخر الحروف ، فكذا النونان))[٩٦] .

كذلك يرى الرضي ضرورة صون الحد عن اللفظ المجمل والمبهم ، فالوضوح من متطلبات الحد النحوي ، إذْ بيَّن الرضي ذلك في حدِّ (التمييز) الذي عرَّفه ابن الحاجب بأنه : ((ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدَّرة))[٩٧] . فعقَّب الرضي على ذلك بشرح مفصَّل لأجزاء الحد ، فهو يرى أن استعمال لفظة (المستقر) في الحد يُثير لبساً وابهاماً ؛ ومن ثم حاول أن يقدّم تفصيلاً

لهذا الحد يرفع من خلاله اللبس ويزيل الابهام ، فالحدود ، كما يرى ، ينبغي أن تتبرأ من هذه الزوائد المخلّة بها ، فالحد ((لا يتمّ بالعناية ، والألفاظ المجملة في الحد ممّا يخلّ به)) [٩٨] .

فيجب أن تكون الكلمة المختارة في الحد ذات دلالة قطعية غير محتملة للمجاز أو الاستعارة أو الغرابة التي تبعدها عن الوسط العلمي والاصطلاحي المتعارف عليه عند المعنيين بوضع الحدود [٩٩] .

إن من سُبل الارتقاء بالحد إلى الصناعة أن تكون دلالة اللفظ المستعمل في الحدود دلالة قطعية متحصلة من لفظه مباشرة ومانعة من احتمال دخول أو اشتراك دلالات أخرى معها ممّا يشتت المفهوم الذي يرمي إليه واضع الحد ؛ لذل ردّ الرضي استعمال لفظة (الجاري) في حد المصدر الذي عرّفه ابن الحاجب بأنه ((اسم الحدث الجاري على الفعل)) [١٠٠] وعلل الرضي ذلك بأنّ (الجري) يستعمل في كلام النحاة ويراد منه أشياء عدّة ، ((يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل ، أي: أصل له ، ومأخذ أشتق منه ، فيقال في حمد حمداً: أن المصدر جارٍ على فعله ، وفي نحو: (وتبتّل إليه تبتيلاً) [١٠١] ليس بجارٍ على ناصبه ، ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع ، أي: يوازيه في الحركات والسكنات ، الصفة جارية على شيء ، أي: ذلك الشيء صاحبها ، أما مبتدأ لها ، أو ذو حال ، أو موصوف أو موصول ، والأولى صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة)) [١٠٢] .

فتبيّن بهذا النص احتمال وقوع الابهام المتأتي من عدم استعمال لفظ محدد الدلالة في اصطلاح النحاة ، وصيانة الحدود تكون باختيار اللفظ المناسب ذي الدلالة المحددة ، ثمّ يقترح الرضي بديلاً عن لفظ (الجاري) الذي استعمله ابن الحاجب ، يقول الرضي:

((ولو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية)) [١٠٣] .

ولم يختلف الرضي في معالجته لحدود ابن الحاجب عن معالجة أهل المنطق الذين استعملوا مصطلحات مستقرّة في صناعتهم ومنها مصطلح (المبهم) ، فالرضي يوظف هذا المصطلح في الحدود النحوية ، فالمبهم : مالم تتضح دلالته[١٠٤] ، بغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء عدم الاتضاح ، وإن كان الغالب فيها باختيار اللفظ واطلاقه ، فنجد الرضي يحرص على اقصاء مثل هذه الألفاظ ليسلم له الحد ، يقول في شرحه تعريف ابن الحاجب للمبتدأ :

((وفسّر الزمخشري والمصنف ، العوامل اللفظية في حد المبتدأ ، بنواسخ المبتدأ ، وهي: كان، وإنّ، وظنّ، وأخواتها، وما، ولا، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عاملٍ صوناً للحد عن اللفظ المجمل)) [١٠٥] .

فوجه الاعتراض تغيَّر هنا وإن كان متعلقاً باللفظ ، فاعتراض الرضي في حدّ المصدر كان نتيجة استعمال لفظ متعدد الدلالة ، أما هنا في هذا النص فوجه الاعتراض مبعثهُ استعمال لفظ مجمل غير مطلق .

وفي حدّ المعرب عبّر الرضي عن رفضه لطريقة ابن الحاجب في ايراد ألفاظ غير مرضية ويضمنها حدوداً بقوله :

((وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتماداً منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف يستعمل لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر))[١٠٦] .

فهذا وجه آخر من وجوه الاعتراض على لفظ الحد ، وهو متعلق باختيار ألفاظ غير مشهورة للدلالة على المعنى المقصود ، أو كما عبَّر عنها الرضي بأنها تقوم على العناية الخاصة .

الخاتمة

يتضح ممّا تقدّم أن الحد النحوي تأثر بالقواعد والمقولات المنطقية إذ حاول الرضي الإفادة منها في تكوين مفهوم متكامل للحد يتمثّل في تركيبه من الجنس والفصل مع العناية بأقرب الأجناس وأدلّ الفصول توخياً للضبط والتماسك بوصفها مطلباً مهماً في وضع الحدود وتحصيل القدر المتيقّن من ادخال ذاتيات المحدود في جملة الحد ، ويترتب على تركّب الحد من جنس وفصل معرفةُ الماهية التي ينصبّ عليها كمال وجود الشيء الذاتي أو ذاتيات الأشياء ؛ فتكون معرفتها متحصلة بمفهوم الشيء وليس بمصداقه ، فمهما تعددت الأفراد تكون الماهية واحدة ؛ لذا نعتها الفلاسفة بأنها تعبّر عن الكلّي وإن اختلفت بالمفهوم بين أفراد النوع الواحد ، وقد تبيّنت عناية الرضي بذلك حين ذكر نصوصاً صريحة في الماهية معترضاً على مواضع كثيرة في حدود ابن الحاجب .

كذلك اشترط الرضي اطّراد الحد وانعكاسه تمييزاً له من خواص الأشياء ، ومن ثمّ فرّق بين الحد النحوي والخاصة النحوية التي تتسم بأنها تطّرد ولا تنعكس خلافاً للحد الذي يكون مطّرداً ومنعكساً .

ويعود جزء من الخلاف النحوي إلى اختلاف النحاة في فهمهم للحدود وتباينهم في الأخذ بالمعايير العقلية والمنطقية الضابطة للحد وتخفّفهم منها ، فالمسألة نسبية بينهم ، فبينما يضع ابن الحاجب حدوده على العناية بالشائع والمتعارف من الألفاظ يأنف الرضي من استعمال هذه الألفاظ ، فيقوده ذلك إلى أن يعدّل ويغيّر في هذه الألفاظ ؛ ليسلم له الحد ، فيدخل المحدود في لفظ الحد ويخرج ما زاد عنه إلى أن يستقيم له ذلك فيكون الحد جامعاً مانعاً ، وقد مرّ أنه يحاول السير في الحدود النحوية على سمْت المطالب المنطقية التي تؤدي إلى سلامة الحد من الاعتراض ، فالسبر والتركيب ، القائمان على مداناة الأجناس القريبة والفصول المميزة ، وعلى الاطّراد والانعكاس ، وعلى وحدة الماهية وكلّيتها ، كلّ ذلك كفيلٌ في ابقاء الحد سالماً من النقض والاعتراض ، وفي حال اختلّ أحد هذه المفاهيم فإنّ ذلك يجعل من الحد عرضة للنقد والتعديل والاقتراحات الضابطة ؛ ومن ثمّ شاح الرضي

بشرحه عن ادخال ما ليس من الحد فيه ، أو تضمينه ألفاظاً مبهمة أو مجملة أو غير مشهورة في الاصطلاح النحوي .

الهوامش

(١) اللسان ، ابن منظور ، مادة ((حدد)) ١٤٠/٣ .

(٢) المصطلح ، الأعسم ٢٣٩ .

(٣) ينظر : البصائر النصرية ، السّاوي ٤٤٠ .

(٤) البرهان من كتاب الشفاء ٢٢٨- ٢٢٩ .

(٥) التقريب لحد المنطق ، ابن حزم ١٨ .

(٦) ينظر : المنطق الصوري ، النشار ١٣٧ .

(٧) ينظر : اللسان مادة ((حدد)) ١٤٠/٣ .

(٨) الالفاظ المستعملة في المنطق ٧٨ .

(٩) ينظر : الكتاب ٣٤/١ ، ١٢٠ ، ٢٢/٢، ٤٩ .

(١٠) المصطلح ٣٢٠ – ٣٢١ وينظر : مقاليد العلوم ، السيوطي ٣٤ .

(١١) المصطلح: ٣٢١ وينظر : مقاليد العلوم ٣٤ .

(١٢) المصطلح ٣٢١ وينظر : مقاليد العلوم ٣٤ .

(١٣) ينظر : المنطق الصوري ١٣٧ .

(١٤) ينظر : حاشية على التهذيب ٩٠-٩١ .

(١٥) ينظر : رأي الخوارزمي ، المصطلح ٢١٦ ورأي جابر بن حيان ، المصطلح ١٨٥- ٢١٦ ، ورأي الكندي ، المصطلح ١٨٨- ٢٦٧ .

(١٦) المصطلح ٢٣٩ .

(١٧) ينظر : شرح الرضي ٧٢/١ ، ٢/ ٢٩٦ .

(١٨) ينظر : شرح الرضي ٥٥/١ ، ٦٦ .

(١٩) ينظر : شرح الرضي ٣٣٤/١ .

(٢٠) ينظر : شرح الرضي ١/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٢١) شرح الرضي ١/ ٢٢ .

(٢٢) ينظر : شرح الرضي : ١/ ٣٤٥

(٢٣) البرهان ، ابن سينا ٢٣٣.

(٢٤) البصائر النصيرية ٤٤٤ .

(٢٥) شرح الرضي : ٣٠/١.

(٢٦) شرح الرضي : ٣٠/١ _ ٣١.

(٢٧) الحدود الأنيقة ، الانصاري ٧٢.

(٢٨)شرح الرضي : ٣٠/١.

(٢٩)شرح الرضي : ٣٠/١.

(٣٠)شرح الرضي : ٣٠/١.

(٣١)شرح الرضي : ٣٠/١.

(٣٢)شرح الرضي : ٣٣١/٢. وينظر: شرح الحدود للأُبدي ، ابن قاسم ١٣٥.

(٣٣)شرح الرضي : ٣٣١/٢.

(٣٤)شرح الرضي : ٣٣١/٢.

(٣٥)شرح الرضي : ٣٣٢/٢.

(٣٦)شرح الرضي : ١٢٩/٣.

(٣٧)شرح الرضي : ١٣٠/٣ .

(٣٨)ينظر : شرح الرضي ٣٨٧/٣ .

(٣٩)ينظر : البرهان ٢٣٣ ، ومنطق الملخّص ١١٨.

(٤٠)شرح الرضي : ٢٣٤/٣.

(٤١)ينظر : شرح الرضي : ٢٣٤/٣ ،٢٧٩ .

(٤٢)شرح الرضي : ٢٣٤/٣.

(٤٣)شرح الرضي : ٢٣٥/٣

(٤٤)البصائر النصيرية ، الساوي ٤٤٤ .

(٤٥)شرح الرضي : ٢٣٤/٣ .

(٤٦)شرح الرضي : ٢٣٤/٣ .

(٤٧)شرح الرضي : ٢٣٤/٣ .

(٤٨)شرح الرضي : ٣٩٦/٣.

(٤٩)ينظر : شرح الرضي : ٣٩٦/٣.

(٥٠)شرح الرضي : ٣٩٦/٣

(٥١)ينظر : المباحث المشرقية ، الرازي ٦٩

(٥٢) المصطلح : ٢٣٣ .

(٥٣) المصطلح: ٢٣٩ ، وينظر : البرهان ٢٣٣ .

(٥٤) ينظر : المقدمة التي كتبها عبد الرحمن بدوي لكتاب البرهان : ١٥-١٦ .

(٥٥) شرح الرضي : ٢٤/١ ، وينظر : شرح الرضي ٣٧٧/١ .

(٥٦) ينظر : شرح الرضي : ٣٨١/٣ .

(٥٧) ينظر : شرح الرضي ١٢٩/٣ .
(٥٨) شرح الرضي: ١٢٩/٣ .
(٥٩) شرح الرضي: ٣٩٧/٢-٣٩٨ .
(٦٠) شرح الرضي: ٣٩٧/٢ .
(٦١) شرح الرضي: ٥٥/١ .
(٦٢) شرح الرضي: ٧٥/٢ ، وينظر توجيه ابن الحاجب عدم جمع مختلفيّ الماهي في حدّ واحد ، الإيضاح في شرح المفصّل ٣٦٠/١_٣٦١.
(٦٣) شرح الرضي: ٧٥/٢ .
(٦٤)منطق الملخص : ١٠٢ .
(٦٥) شرح الرضي: ١٠/٢ .
(٦٦) شرح الرضي: ١٠/٢ .
(٦٧) شرح الرضي: ١١/٢ .
(٦٨) شرح الرضي: ٣٤٧/٣-٣٤٨ .
(٦٩) شرح الرضي: ٢٢٣/١ .
(٧٠) شرح الرضي: ٢٢٣/١ .
(٧١)المباحث المشرقية : ٦٤-٦٥ .
(٧٢)ينظر : إدريس مقبول ، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه : ٢٤٩-٢٥٠ .
(٧٣) الايضاح في علل النحو ، الزجاجي: ٤٦ .
(٧٤) المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني : ٧٠/١ .
(٧٥) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو ، الانباري : ١١٠ ومقاليد العلوم ، السيوطي : ٨٢
(٧٦) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو ، الانباري : ١١٠
(٧٧) البرهان : ٢٠٣ .
(٧٨) ينظر : شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٧٩) شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٨٠) شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٨١) شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٨٢) شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٨٣) شرح الرضي: ٤٣/١ .
(٨٤) ينظر: شرح الرضي ٢٣٤/٣
(٨٥) شرح الرضي ٥/٤-٦
(٨٦)ينظر : البرهان : ٢٠٣ .
(٨٧) ينظر : الملخص : ١١٥-١١٦ ، والتقريب ، ابن حزم : ١٩ .
(٨٨) ينظر : شرح الرضي: ٣٠/١ .

(٨٩) شرح الرضي: ٤٠/١ .
(٩٠) شرح الرضي: ٤٠/١ .
(٩١) شرح الرضي: ٤٠/١ .
(٩٢) شرح الرضي: ٤١/١ .
(٩٣) ينظر : الملخص : ١١٥-١١٦ .
(٩٤) شرح الرضي: ٥٧/١ .
(٩٥) شرح الرضي: ٥٨/١ .
(٩٦) شرح الرضي ٥٣/٢
(٩٧) شرح الرضي: ٥٣/٢ .
(٩٨) شرح الرضي: ٥٤/٢ .
(٩٩) ينظر: التعريف والحدود في الفلسفة بين العرب واليونان ، د.جعفر آل ياسين ، بحث ، مجلة دوريات آفاق عربية ، العدد ٢ لسنة ١٩٨٥م .
(١٠٠) شرح الرضي: ٣٩٩/٣ .
(١٠١) المزمل ٨
(١٠٢) شرح الرضي: ٣٩٩/٣ .
(١٠٣) شرح الرضي: ٣٩٩/٣.
(١٠٤) ينظر: الحدود الأنيقة ٨٠ ، والملخّص ١٠٩ ، ١١١ .
(١٠٥) شرح الرضي: ٢٢٤/١ .
(١٠٦) شرح الرضي: ٥١/١-٥٢ .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

_ القرآن الكريم .
_ الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه ، إدريس مقبول ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ٢٠٠٧م .
_ الالفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي (٣٣٩)هـ ، ت: محسن مهدي ، ط٢ ، دار المشرق ، بيروت ١٩٨٦م .
_ الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب (٦٤٦)هـ ، ت: د.موسى بناي العليلي ، منشورات وزارة الأوقاف ، بغداد ،١٩٨٣م .
_ الايضاح في علل النحو ، الزجاجي (٣٣٧)هـ ، ت: د.مازن المبارك ، ط٢ ، دار النفائس ، بيروت ١٩٧٣م .
_ البرهان من كتاب الشفاء ، ابن سينا (٤٢٨)هـ ، تحقيق: عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٤م .

_ البصائر النصرية في علم المنطق ، عمر بن سهلان الساوي (٤٥٠)هـ ، تحقيق: حسن المراغي ، د.ط ، طهران ، د.ت .

_ التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، ابن حزم الأندلسي (٤٥٦)هـ ، تحقيق: د.إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة ، القاهرة د.ت .

_ حاشية على التهذيب ، عبد الله اليزدي ، ط٣ ، مطبعة وفا ، قم ١٤٢٨هـ .

_ الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، زكريا بن محمد الأنصاري (٩٢٦)هـ ، ت: د.مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ١٩٩١م .

_ شرح الحدود للأُبدي ، عبد الرحمن بن قاسم (٩٢٠)هـ ، ت: المتولي بن رمضان الدميري ، ط١ ، دار الشروق للطباعة والنشر ،.

_ شرح الرضي على الكافية (٦٨٨)هـ ، ت: يوسف حسن عمر ، طبعة قاريونس ، ليبيا ١٩٨٧م .

_ الكتاب ، سيبويه (ت١٨٠ هـ) ت: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .

_ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، ت: عامر أحمد حيدر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٢٠٠٣ .

_ لمع الأدلة في أصول النحو ، الانباري (٥٧٧) ، ت: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ١٩٥٧م .

_ المباحث المشرقية في علم الالهيات والطبيعيات ، فخر الدين الرازي (٦٠٦)هـ ، دار المعارف ، الهند د.ت .

_ المصطلح الفلسفي عند العرب ، د.عبد الأمير الأعسم ، مكتبة الفكر العربي ، ط١ ، بغداد ١٩٨٥م .

_ مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، المنسوب للسيوطي (٩١١)هـ ، مكتبة الآداب ، ط١ ، ت: د.محمد إبراهيم عبادة ، القاهرة ٢٠٠٤م .

_ المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني (٤٧١)هـ ، ت: د.كاظم بحر المرجان ، المطبعة الوطنية عمان ١٩٨٢م .

_ المنطق الصوري منذ أرسطو وتطوره المعاصر ، د.علي سامي النشار، دار نشر الثقافة، القاهرة ١٩٥٥م .

_ منطق الملخّص فخر الدين الرازي ، تحقيق: أحد فرامرز ، وآدنيه أصغري ، منشورات الإمام الصادق ، طهران ، د.ت .

ثانياً: البحوث والدوريات:

_ التعريف والحدود في الفلسفة بين العرب واليونان ، د.جعفر آل ياسين ، مجلة دوريات آفاق عربية ،العدد ٢ لسنة ١٩٨٥م

Abstract
Reduction grammar for the Radhi in his commentary on Al-Kafi

The issue raised of vulnerability as the Arab logic Aristotelian sensation their catalog Investigation modernists who have been stopped this phenomenon, and designated these researchers focus, or almost so, on the issues and theoretical issues without access to the application, and even deviated from that and try touching or approaching the essence of the issue , it was restricted to partial trace of the issues that can not measure it, and so reassuring with her to the provisions; so most of the sentences came confused and marred by the lack of clarity between supporters of the existence of influence and shows it.

The grammatical borders of the issues that appear to impact logic and clear them; So will this research to reduce grammar in a grammatical task, which is a commentary complacent on enough old brow, and most of these limits of Ibn Al-Hajab and coined expressions and deposited his preface entitled Al-Kafi , Al-Radhi lies the importance of explanation in statement explaining the purposes of the border and expressions, and perhaps some response or replaced depending on the articles logic, in particular reducing components and terminology, such as race, gender, class and others.